السلوك الثوري المدرك والشكل التنظيمي الملائم يجعل من التوباماروس أكثر حركة عصابات مدينية فعالية بالقارة

ضاعفت حكومة الاورغواي حملات التفتيش التي تشنها بحثا عن الشخصيات الاجنبية والمحلية التي اختطفها ثوار حركة التحرير الوطني « التوباماروس » ، بعد ان قام الثوار في يوم الجمعة الماضي باختطاف السنيور فريك ديفي – وهو ملاك ومصرفي – وابداعه «سجن الشعب» مع السفير البريطاني المختطف جاكسون والسنيور بيريرا ، الذي كان رئيسا لمصلحة الكهرباء والهاتف ، وقد اختطف في شهر اذار الماضي وحكم عليه الثوار في محكمة الشعب ، بالسجن المؤبد .

وقد فشلت كل محاولات الشرطة المدعومة من القوات المسلحة في العثور على المخطوفين ، كما فشلت الاجراءات الاستثنائية ، والغاء الحقوق الديمقراطية ، والقمع الوحشي في التأثير على قدرات التوباماروس وعملياتهم .

وجاءت عملية الخطف في الاسبوع الماضي لتثبت ذلك ، وبان حركة « التوباماروس » هي احدى المنظمات الثورية العاملة في اميركا اللاتينية ، التي تشن كفاحا مسلحا اثبت فعاليته ، بحيث لم يعد باستطاعة نظام الحكم في الداخل ، ولا باستطاعة اي طرف اخر معادي لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث ، الاستمرار في اعتبار التوباماروس « مجرد عصابة من المتآمرين – معزولة ولا علاقة لها بالجماهير » .

ففي مونتفيديو العاصمة ، يدير «التوباماروس» ما يمكن اعتباره ، حكومة اخرى موازية لحكومة الرئيس باتشيكو اريكو القائمة ، تزداد شعبيتها باستمرار ، بينما يفقد نظام حكم اريكو شعبيته وتفقد قواته القمعية فدرتها ، خاصة وان طرق البحث عن « التوباماروس » والاسرى لديهم ، وعمليات التعذيب التي تمارسها ضد المشبوهين، قد ساعدت في اظهار الفارق الصارخ بينها وبين حرص « التوباماروس » في اختيار الهدف وعزله بحيث لا يتاثر فردا من الجماهير خلال العملية.

تنظيم سري خارق ...

لقد تمكن « التوباماروس » من تسليل رجالهم الى داخل تكنات الجيش لتوزيع المنشورات ، وللدعوة الى اعلان هدنة مؤقتة تمكن الجنود المترددين في مواصلة الاشتراك في عمليات القمع الجارية ، من البحث عن عمل اخر . كذلك نجح التوباماروس في تعميق الازمة الاقتصادية لكشف طبيعة النظام ، عمالته وعجزه ، وذلك بواسطة عمليات الهدف منها تخويف المستثمرين الاجانب – تفجير عبوات ناسفة في مكتب احدى الشركات ، عدة مرات في الاسبوع الواحد – وبواسطة حملة منسقة لتخريب موسم السياحة لهذا العام .

ولدى « التوباماروس » شبكة من المخبرين ، يحصلون على مساعدات هامة من النقابات ، وقد نجحوا في الحط من معنويات القوات المسلحة ، ولوات الشرطة ، وفي اثارة سلسلة من الازمات الوزارية ، وفي ارغام الرئيس باتشيكو في الاسبوع الماضي ، على القيام بما يساوي اعترافا علنيا بالضعف والعجز ، عندما عين خلفا « للسنيور بيريرا » الذي اختفى ، بعدما باءت كل محاولات التفتيش بالفشل .

(وقد ذكرت صحيفة « كلارين » اليومية الارجنتينية بان الحكومة في الاورغواي حاولت الاستعانة بعالة فلكية للاستدلال على مكان «سجن الشعب » ! ونقلت تصريحا لها ، وتدعى ماريا زابيولا ، ذكرت فيه بانها قد رفضت طلب الحكومة هذا !)

لقد اظهر « التوباماروس » انه بالامكان ، بالنسبة لمجموعة من رجال العصابات ، المنظمة تنظيما ملائما وجيدا ، ان تستمر وتنمو في ظروف المدينة ، وان تشنه سلطة مزدوجة ، تنافس الحكومة القائمة في استخباراتها ، وفي سلطتها على قطاعات الشعب ، وقد ولدت حركة التحرر الوطني « التوباماروس » في ظروف تدهور الاحوال المعيشية في الاورغواي الى درجة مريعة ، وحيث يقوم نظام احتكاري اقطاعي جشع مدعوم من واشنطن ، بعدما ورثت الامبريالية الاميركية البريطانيين في الاورغواي ، لتستثمر في تجارتها وصناعتها بشكل ضخم ، وتسيطر تدريجيا على اقتصاد البلاد . وهي تستغل الوضع الاقتصادي المتدهور – وصل حجم ديون الاورغواي الخارجية الى ٥٠٠ مليون دولار – لتفرض عليها بواسطة صندوق النقد الدولي ، السياسات التي تفيد المستثمرين الامبرياليين وتزيد من بؤس الاوضاع المعيشية لشعب الاورغواي.

٣ عوامل تحرك الثوار

وهناك ثلاثة عوامل حددت « لتوباماروس » اختيار استراتيجيتهم :

■ اولا ، حقيقة ان كل عمل نقابي قانوني بمنظور ثوري ، يتعرض لقمع السلطة ، بالاضافة الى سيطرة البيروقراطية الاصلاحية على الحزب الشيوعي ، الذي يسيطر على الطبقة العاملة.

■ ثانيا ، بتاثير الثورة الكوبية المنتصرة ، فقد اتخذ « التوباماروس » جملة تشي غيفارا التي تقول : « بالنسبة للوضع في اميركا اللاتينية فانه ليس من الضروري انتظار تحقيق كل الظروف الموضوعية والذاتية للبدء في العمل الثوري ... »

■ ثالثا ، التجربة المباشرة التي قام بها « راوول سندبك » ساحد قيادات «التوباماروس» المعتقل حاليا – بين عمال قصب السكر في منطقة ارتيغاس . وسندبك هو مناضل في الحزب الاشتراكي ، وقد قام بتنظيم العمال الزراعيين في نقابة ، اعلنت مطالب تتعلق بالاجور وباوضاع العمل ، وقد تطورت الحركة ، ونظم سندبك مسيرة طولها ٦٠٠ كم من المقاطعة الى العاصمة، حتى يعي المواطنون والحكومة مشاكل عمال السكر.

ولكن حتى هذه المسيرة لم تؤد الى ابه نتيجة . كما فشلت ايضا محاولة السيطرة على مساحة ٢٠٠،٠٠٠ هكتار من الاراضي المتروكة غير المستغلة ، واتضح بالتالي ان اللجوء الى القوة المسلحة هو الطريق الوحيد الذي يجبر الحكومة على الرضوخ .

وفي عام ١٩٦٣ ظهرت حركة التحرر الوطني – « التوباماروس » ، بعدما انفسخوا عن النظمات اليسارية التقليدية التي كانت تتكلم كثيرا وتفعل قليلا . ورغبة التوباماروس في ان تكون حركتهم ، حركة راديكالية مختلفة عن الحركات الاخرى ، هو السبب في صمت هذه المنظمة الطويل . ونجد الاشارة الى انه انطلاقا من مفاهيم عفوية عمليا « العمل الثوري يولد الوعي ، والتنظيم والظروف الضرورية للثورة » ومن نظرية بعض العصابات في الريف – في حين كانت بدون صلات حقيقية مع الجماهير بين ١٩٦٣ و ١٩٦٧ – عرف التوباماروس كيف يبنون الثوريين في اميركا اللاتينية .

تحديد الاهداف الثورية

اما الاهداف فيحددونها كما يلي :

■ ١ – خلق الاداة الاساسية للكفاح المسلح.

■ ٢ – تعليم الجماهير العنف الثوري .

■ ٣ – تثوير النضال النقابي وربطه بالحركة المسلحة .

■ ٤ – اضعاف السلطة .

وهذا كله من ضمن منظور حرب طويلة على نطاق القارة كلها تؤدي الى انتصار الثورة الاشتراكية في اميركا اللاتينية .

وبعد ان كان « التوباماروس » يعانون من عدم وضوح للابعاد السياسية ، فقد انتقلوا اليوم الى فهم دقيق لمهامهم بالنسبة لحركة الجماهير.

ويعتبر « التوباماروس » انفسهم جزءا من الحركة الثورية في اميركا اللاتينية ، ولهذا فانها تساعد المنظمات المناضلة الاخرى ، وقد ساعدوا فعلا مناضلي العصابات البوليفيين ، وشاو بيربدو – من رفاق غيفارا – والمناضلين الارجنتينيين .

السرية وحرب المدن

■ وتقوم استراتيجية « التوباماروس » على التركيز على اهمية الحرب داخل المدن ، وقد اعطوا هم في الواقع ، لنظرية حرب العصابات المدينية قوتها . لقد اعتمدوا التقسيم كقانون اساسي لتنظيم القاعدة ، وهذه التقسيمات هي عبارة عن اعمدة تنظيمية منوازية ، لكل عامود مجموعات العمل الخاصة به ، وفرق التموين والاتصال الخاصة ، وبنيانه الخاصة لاقامة العلاقة مع الجماهير ، والطلاب والنقابيين والجيش . لذلك فحين تعرض احدى هذه الاعمدة للانكشاف والقمع ، يكون باستطاعة الاعمدة الاخرى مواصلة القتال والعمل بشكل مستقل دون الاضطرار الى الانكفاء لفترة معينة نتيجة انفضاح امر احد اعمدة التنظيم .

وخلافا كل عامود من هذه الاعمدة مقسمة تقسيما متساويا ، واعضاؤها ،في الغالب ، لا يعرفون شيئا عن بعضهم البعض . كذلك فان استعمال الاسماء المستعارة معمم على التنظ لاعتبارات امنية ، كما ان المناضلين لا يعر عن التنظيم سوى ما هو ضروري لهم في العم النضالية ، وهذا يساعد بفعالية على تج خطر تسلل مخبري الشرطة ، وتجنيب تنظ مناضل وحتفه بما هو معروف بـ « ابرة السرا

ويدخل الى قاعدة الهرم التنظيمي مناضل جدد بعد اثبات كفاءاتهم . وتتم عملية تقصي كل الشخص الذي ينخرط في التنظيم ، من سوابقه ، علاقاته ، ومعارفه الخاصة ، للتقلي من احتمالات تسلل مخبري الشرطة الى احد اعمدة التنظيم ، ويتلقى المناضل الجديد تنشئ سياسية وعسكرية ، ويجد الاختصاصيين في – من مهندسين ، اطباء ، الكترونيين تلقين المكان المناسب له للنضال وافادة النضال من اختصاصه .

وتتركز النواة « العاملة » في حركة التحرر الوطني – التوباماروس ، على شبكة صغيرة مكونة من المناضلين المؤيدين الذين يؤلف مناضلي التوباماروس الحماية ، الخاصة ، والمواصلات والمعلومات وفيرها من الامور التي لا يستطيع « التوباماروس » توفيرها للقيم مباشرة ، لاعتبارات امنية .

وتسير الحياة الحزبية على اساس مب المركزية الديمقراطية ، وتؤخذ الاصوات بشك الفرادي او عبر الخلايا ، وقبل القيام بعملية ما يؤخذ راي المناضلين حولها ، ويذكر في هذا الصدد مثلا ، ان احد اعضاء « التوباماروس سئل بعد اعتقاله عما اذا كان قد اشترك في اعدام الخبير الاميركي « دان ميتريون الذي اغارته واشنطن لحكومة « الاندي لتدريب وقيادة عمليات الشرطة والجاسوسية « التوباماروس » – اجاب : « كلا لم اكن لكنني صوت لصالح الاعدام » .

ورغم عدم توفر معلومات كثيرة عن التنظيم الا انه يرجح بان القرارات او التوجيه السياسية ، تناقش في التنظيم ، اما بعد النصوص او بواسطة الاشرطة المسجلة ، لا يرجح انه في قمة الهرم ، فان القيادة السياسية والقيادة العسكرية ، ممتزجتان على مستو الثورة الكوبية .

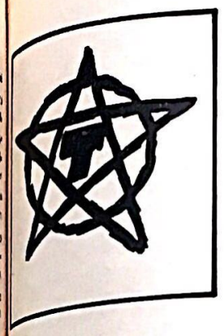

● واشنطن تلجأ الى سياسة الابتزاز العلني في اميركا اللاتينية لمواجهة خطر "الشعور القومي المفرط" ضد مصالحها !

تشير مجموعة امور في الاسابيع الاخيرة الى ان علاقات الولايات المتحدة ببلدان اميركا اللاتينية تتعطف باتجاه المزيد من اللاعقلية المتصلبة – سياسة تكتيكات « الخنق المتصلب » ، والابتزاز والضغط العلني – موجهة هذه المرة ضد ما تصفه واشنطن في الفترة الاخيرة ، بـ « الاسراف في الشعور القومي الذي يهتد خطره عبر القارة » ، في تلك المنطقة .

وفي الشهر الماضي برز هذا الانعطاف بوضوح عندما اعلنت ٢٤٠ شركة من اكبر الاحتكارات الاميركية – امثال « وستنغهوس » ، شركة « جنرال موتورز » ، « الاي.بي.ام » ، « سينجر » ، « جنرال الكتريك » ، « نسك اوف اميركا » ، شركة «كرايزلر» ، « جيليت »، « بيبسي كولا » ، وغيرها – والتي تشكل ما يسمى « مجلس الاميركاس » برئاسة دفيد روكفلر ، اعلنت في نيويورك ، قرارها بتعليق كل استثمارات رؤوس اموالها فورا ، في الدول الخمس الاعضاء في « معاهدة الانديز » (تشيلي، بيرو ، بوليفيا ، كولومبيا والاكوادور) وذلك بسبب ما وصفته بالتدابير غير المشجعة في بلدان هذه المعاهدة ، بالنسبة لاستثمارات رؤوس الاموال ، وقد ضمنت هذه الهيئة قرارها في تقرير ارسلته مباشرة الى رؤساء هذه الدول الخمس المعنية .

ردة الفعل الامبريالية

ويمكن فهم ردة فعل الاحتكارات الاميركية هذه على ضوء الخطوط العريضة في « اتفاقية كارتاخينا » التي وقعت عليها هذه البلدان الخمسة في ايار ١٩٦٩ ، ولكن ردة الفعل هذه تشمل ايضا اول محاولة مباشرة ومكشوفة للاحتكارات الاميركية (الشمالية) لنسف معاهدة الانديز الاقليمية الفرعية ، التي انشئت من اجل هدف الدمج الاقتصادي والتجاري بين البلدان المشتركة .

وكانت احدى الاتفاقات الاساسية فيها ، والتي اقترحتها البيرو بتاييد كل من بوليفيا وتشيلي، تنص على المعاملة المتساوية للراسمال الاجنبي في كل بلد من هذه البلدان الخمسة ، وبموجب هذا القرا رالذي سيبدأ مفعوله في شهر تموز القادم ، ستمنع الاستثمارات الجديدة للراسامل الاجنبية في قطاع الخدمات العامة – المرفئ ، التأمين ، الطاقة الكهربائية ، الاتصالات ، المياه ، وهناك مهلة سنة كاملة للراسمال الاجنبي المستثمر في تلك القطاعات ، للانتقال الى الملكية الوطنية ، ويشمل هذا الاجراء وكالات الاعلان ، الصحف والمجلات والراديو ومحطات التلفزيون.

كذلك تم الاتفاق على عدم السماح لشركات اجنبية جديدة في اي قطاع ، وسيسمح فقط بالشركات المختلط على ان يكون ٥١ ٪ على الاقل من اسهمها ملكية وطنية ، اما الشركات الاجنبية الموجودة من قبل ، فستعطى مهلة من ١٥ الى ٢٠ سنة لتقل ٥١ ٪ من اسهمها لمواطنين محليين ، كذلك اتخذت المجموعة قرارا مهما يسمح باخراج ١٤ ٪ فقط من الارباح ، الى خارج البلاد المعنية ، وذلك بعد اعلانها عن ارباحها على نحو وافي ، واثباتها .

وقد ثارت ثائرة عمالقة الامبراطورية الاميركية من هذه الاتفاقية ووصفوها ، كما وصفها الناطقون باسمهم في الحكومة الاميركية ، بانها امر لم يسمع به من قبل (!) كذلك لم تكن الادارة الاميركية تتوقع تمرير هذه الاتفاقية ، اعتمادا على المعارضة الاولية التي ابدتها كل من كولومبيا والاكوادور .

وتجدر الاشارة الى ان ابرز « مفاجآت »اجتماع دول معاهدة « الانديز » كانت اعلان منسدوب البيرو بان الولايات المتحدة قد استثمرت بين ١٩٥٠ و ١٩٦٧ بقيمة ٢٩٢٦ مليون دولار فقط في منطقة « الانديز » ، ومع ذلك فقد اخرجت منها ارباحا وصلت الى ١٢٨١٧ مليون دولار – اي ان ما كانت تفعله كل تلك السنوات كان عبارة عن عملية نهب مباشر !

النمو ... « على طريقتنا » !

ومنذ شهر كانون اول ١٩٧٠ ، عندما اذيعت المعاهدة علنا ، كان هم رؤساء الشركات والمسؤولين في الحكومة الاميركية ، وشغلهم الشاغل ، محاولة اقناع حكومات دول المجموعة بشتى « الوسائل والطرق الهادئة » ، بمنطق ان الاتفاقية ليست ملائمة لكل هذه الدول الخمس ، « لانها تلجم نموها » ، وسلسلة اخرى من العبارات الاميركية الجاهزة ، التي سمعت كثيرا من قبل ، وما تزال تتردد باللهجة الدبلوماسية .

ومهذلك فان كل تلك المحاولات للتقليل من اهمية الاتفاقية وعدم تلؤمها المزعوم لتقضية نمو هذه البلدان ، لم تعط نتيجة ، وبقي قرار هذه البلدان الخمسة قائما على اساس انه قد حان الوقت لوضع حد للنهب الامبريالي الجشع للمنطقة ، وقرر مستشارو البيت الابيض والرؤساء التنفيذيون في الشركات الاحتكارية الاميركية ، وقف المحاولات الدبلوماسية غير المباشرة واللجوء الى تكتيكات مختلفة تعتمد على ممارسة الضغوط الى الحد الاقصى ، وعلى الابتزاز المباشر والعلني ، لالغاء الاتفاقية ، ومحاولة الغاء اتفاقية « كارتاجينا » من الاساس.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الولايات المتحدة كانت دائما « داعية » لفضية الدمج الاقتصادي في اميركا اللاتينية ، وفي عام ١٩٦٧ ، في مؤتمر « بونتادا استه » ، اقترح الرئيس الاميركي السابق جونسون ، مثل هذا الدمج ، ووصفه بانه الحل السحري لمشاكل اميركا اللاتينية ، بالطبع كان جونسون يقصد دمجا من نوع «صنع في اميركا » ، على شكل السوق المشتركة لاميركا الوسطى ، حيث تتمتع التروستات الاميركية – بحماية فقرات قانونية فاضحة – عن دفع الضرائب او الحصص من اي نوع ، وتستثمر رؤوس اموالها كما يحلو لها ، وتسيطر على التجارة الخارجية لدول المنطقة !

فرض اشكال بدائية للتجارة

ان اتفاقية كارتاجينا بعيدة بعدا شاسعا عن التصور الاميركي لمسالة الدمج الاقتصادي، لانها تستهدف القضاء على شكل التجارة البدائية التي تحاول واشنطن فرضها من ضمن جهودها القائمة لزيادة نفوذها وزيادة ارباح احتكاراتها في ذلك الجزء من القارة ، ولهذا تعتبر واشنطن هذه الاتفاقية بين دول « الانديز » الخمس خطيئة لا تغتفر ، كما تعتبر دوافعها خطرا يهدد كافة دول القارة .

ان هذا الانعطاف الاميركي باتجاه اللجوء العلني لسياسة الابتزاز والتهديد في بلدان اميركا اللاتينية ، يبرز بوضوح فيما يتعلق باتفاقية « كارتاجينا » والدول المعنية ، فهذه المعاهدة باساسها ونيتها واتفاقياتها يغلب عليها التصميم القومي لكل من هذه البلدان الخمسة على لجم النهب الامبريالي لثروات وطاقات بلدانها . ومع ذلك فقد اعلنت الامبراطورية الاميركية بقرار « هيئة الاميركاس » للكبرى الشركات الاحتكارية الاميركية ، الحرب على هذه البلدان في « الانديز » ، وهذا التصعيد في السياسة الامبريالية الاميركية درس كبير لاميركا اللاتينية، لقد كانت الولايات المتحدة حتى الان تستعمل البيع المفضل لديها : « الخطر الشيوعي ». وكانت مختلف الاتهامات والتهديدات لكوبا ، واختلفت اجهزتها الاعلامية والدعائية كميات من القصص الاخرى ، كحجة لواشنطن لتبني اجراءات تستهدف تحييد وتحطيم حركات التحرر الوطني ، وكل محاولة اخرى من شانها الحد – مهما كان طفيفا – من عمليات النهب الجشع والشرس لبلدان اميركا اللاتينية التي تمارسها الاحتكارات الاميركية .

اما اليوم ، فقد اضاف الحكومة الاميركية، مستفرة اجهزتها الاعلامية ، بعبما خطيرا اخر الى جعبتها : اليوم فان الخطر على الولايات المتحدة هو ما اسماه وزير خارجيتها روجرز بـ « الفوميه المفرطة » التي تبرز في بلدان اميركا اللاتينية . وهو يعني بذلك يقظة الشعور القومي بفداحة السيطرة الامبريالية الاميركية على بلدان اميركا اللاتينية واقدام عدد من حكومة تلك البلدان – راضية او مرغمة تحت وطاة الضغط المحلي – على اتخاذ اجراءات مختلفة لمحاولة الحد من هذا النهب الامبريالي فيها .

لهذا فان الغرض من هذا الضجيج الذي تثيره واشنطن حول خطر انتشار « الشعور القومي المفرط » في اميركا اللاتينية ما هو الا للتستر على جهودها من اجل الحفاظ على النظام الاميركي (الشمالي) الاستعماري الجديد للسيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية على هذا الجزء من العالم ، وباي ثمن .